

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 15 @ وَالْمُرُوءَةُ لَا يَرُضُونَ بِأَنْ يَتَحَمَّلَ الْغَيْرُ دُيُونَهُمْ
إِلَّا أَنْزَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ أَنَّ الْمَجْلَّةَ لَمْ تَقْبِلْ
هَذِهِ النِّظَاطِيَّةَ ، مَثَلًا لَوْ قَالَ رَجُلٌ لِآخَرٍ : خُذْ عَلَيَّكَ حَوَالَةَ
دَيْنِي الَّذِي عِنْدَ فُلَانٍ الْبَالِغِ كَذَا قِرْشًا وَقَبِيلَ ، وَبِتَعْبِيرٍ
آخَرَ إِذَا وَقَعَ الْإِلْجَابُ مِنْ جَانِبِ الْمُحَالِ لَهُ وَالْقَبُولُ مِنْ
الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَوْ إِذَا قَالَ شَخْصٌ ، لِآخَرٍ أَقْبِلْ الدَّيْنَ الَّذِي لَكَ
عَلَى فُلَانٍ الْبَالِغِ كَذَا قِرْشًا حَوَالَةَ عَلَيَّ وَقَبِيلَ الْآخَرُ يَعْنِي
إِذَا وَقَعَ الْإِلْجَابُ مِنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَالْقَبُولُ مِنْ الْمُحَالِ لَهُ
فَالْحَوَالَةُ صَحِيحَةٌ وَنَافِذَةٌ وَإِذَا نَدِمَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ بَعْدَ
ذَلِكَ فَتَدَامَتْهُ لَا تُفِيدُهُ وَلَا تُخِلُّ فِي صِحَّةِ الْحَوَالَةِ ،
وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ أَنَّ الْحَوَالَةَ تَنْعَقِدُ بِصِغَةِ
الْأَمْرِ مِنْ جِهَةٍ وَبِصِغَةِ الْمَاضِي مِنْ جِهَةٍ الْمُتَوَفَّى ، وَتَفْتَرِقُ
الْحَوَالَةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ ، وَيُفْهَمُ
مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ أَنَّ رِضَا الْمُحِيلِ وَأَمْرَهُ لَيْسَا بِشَرْطٍ فِي
انْعِقَادِ الْحَوَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ حَقُّ خِلَافٍ مَا حَقَّ الْمُحِيلُ فِي
حَوَالَةِ كَهَذِهِ ، بَلْ إِنْزَهُ بِالْعَكْسِ يُسْتَفِيدُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ مَتَى
أَدَّى الْمُحَالُ عَلَيْهِ الْمُحَالُ بِهِ لِلْمُحَالِ لَهُ فِي الْحَوَالَةِ
السَّتِي أُجْرِيَتْ بِدُونِ أَمْرٍ وَرِضَا الْمُحِيلِ فَكَمَا أَنْزَهُ لَيْسَ لَهُ
الرَّجُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ إِذَا كَانَ لِلْمُحِيلِ مَطْلُوبٌ بِذِمَّةِ الْمُحَالِ
عَلَيْهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْرِيَ خَصْمٌ حَسَابِيَهُ مِنْهُ (رَدُّ الْمُحْتَارِ)
، بِنَاءً عَلَى مَا سَيَجِيءُ بَيَانُهُ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ 698 . وَنَظِيرُ
هَذِهِ (الْكَفَالَةُ) لِأَنَّ الْكَفَالََةَ بِدُونِ رِضَا الْمُكَفُولِ عَنْهُ
صَحِيحَةٌ . وَاشْتَرَا طُ رِضَا الْمُحِيلِ هُوَ قَوْلُ الْأَثِمَّةِ الثَّلَاثَةِ
قَالُوا : لِأَنَّ لِلْمُحِيلِ إِيفَاءَ مَا عَلَيْهِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ شَاءَ فَلَا
يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ بَعْضُ الْجِهَاتِ قَهْرًا (الْفَتْحُ) وَقَدْ ذَهَبَ
الْأَثِمَّةُ الْمُشَارُ إِلَيْهِمْ إِلَى أَنَّ رِضَا الْمُحِيلِ شَرْطٌ لِأَنَّ
لِلْمُحِيلِ أَنْ يَفِي دَيْنَهُ بِالصُّورَةِ السَّتِي يَشَاؤُهَُا يَعْنِي إِنْ شَاءَ

أَدَّاهُ بِذَاتِهِ وَإِنْ شَاءَ بِوَاسِطَةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ فِي هَذَا
التَّقْدِيرِ وَبِلُزُومِ هَذِهِ الْحَوَالَةِ بِدُونِ رِضَا الْمُحِيلِ تَكُونُ
الصَّالِحِيَّةُ النَّابِتَةُ لَهُ قَدْ صَاقَتْ (الْفَتْحُ وَالْيَا جُورِي) .
اسْتِثْنَاءٌ : لَكِنْ إِذَا كَانَ لِلْمُحِيلِ مَطْلُوبٌ بِذِمَّةِ الْمُحَالِ
عَلَيْهِ وَعُقِدَتْ الْحَوَالَةُ بَيْنَ الْمُحَالِ لَهُ وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ
مُقَيَّدَةً عَلَى أَنْ تُعْطَى مِنَ الْمَطْلُوبِ الْمَذْكُورِ ، فَرِضَا الْمُحِيلِ
فِي هَذِهِ أَيْضًا شَرْطٌ لِأَنَّ الْمُحِيلَ فِي الْحَوَالَةِ السَّيِّئَةِ
بِهَذَا الْوَجْهِ حَيْثُ إِنَّهُ سَيَسْقُطُ حَقُّهُ فِي ذَلِكَ الْمَطْلُوبِ
فَرِضَاهُ لَزِمٌ (مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ) ، فَلَا نَذْكُرُ بَعْضَ الْمَسَائِلِ
الْمُتَّفَرِّعَةِ عَلَى هَذِهِ الْمَادَّةِ : إِذَا قَالَ رَجُلٌ لِرَّسَخِ : إِنَّ
فُلَانًا أَحَالَ نِيَّ عَلَيْهِ بِأَلْفِ قَرَشٍ فَأَعْطَانِي إِسَاحًا وَإِذَا أَنْكَرَ
أَنَّهُ أَحَالَ خُذْ الْمَبْلَغَ مِنِّي ، وَأَقَرَّ ذَلِكَ الرَّسَخُ لِلرَّجُلِ
الْمَرَقُومِ بِأَلْفِ قَرَشٍ ، ثُمَّ أَعْطَاهُ إِسَاحًا عَلَى وَجْهِ الْحَوَالَةِ
فَإِنْ صَادَقَ فُلَانُ الْمَتَارِ الَّذِي كَرُّ عَلَى الْحَوَالَةِ فَلَا يَسْ لِّلرَّسَخِ
الْمَذْكُورِ أَنْ يَسْتَرِدَّهَا مِنَ الرَّجُلِ الْمَرَقُومِ ، كَذَلِكَ لَوْ
تَوُفِّيَ فُلَانُ الْمَذْكُورِ أَوْ فُقِدَ وَلَمْ يَعُدْ مُمَكِّنًا مَعْرِفَةَ مَا
إِذَا كَانَ يُصَادِقُ عَلَى الْحَوَالَةِ أَمْ لَا فَلَا يَسْ لِّلرَّسَخِ الْمَتَارِ
الَّذِي اسْتَرْدَادُ الْمَبْلَغِ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ ، وَلَكِنْ إِذَا أَنْكَرَ
فُلَانُ الْحَوَالَةِ فَحَيْثُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ لِإِقْرَارِ الرَّسَخِ الْمَرَقُومِ
وَتَصَدِيقِهِ بِحَقِّهِ حُكْمٌ مَا يَسْتَرِدُّ الرَّسَخُ الْمَرَقُومُ مِنْ
الرَّجُلِ الْآنِفِ الَّذِي كَرَّ مَا كَانَ أَعْطَاهُ إِسَاحًا (التَّنْقِيحُ قُبَيْلِ
كِتَابِ الْقَضَاءِ) . تَفْصِيلُ اخْتِلَافِ : اخْتِلَافٌ فِي شَرْطِ رِضَا
الْمُحِيلِ لِمَصْحَبَةِ الْحَوَالَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ : الْقَوْلُ الْأَوَّلُ -
رَوَايَةُ الْإِمَامِ الْقُدُّورِيِّ ، وَنَظَرًا لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ فَرِضَا
الْمُحِيلِ شَرْطٌ لِمَصْحَبَةِ الْحَوَالَةِ : وَاخْتِلَافٌ فِي مَعْنَى هَذَا الشَّرْطِ
أَيْضًا ، فَعِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ هَذَا الشَّرْطُ عَلَى الْإِلْطَاقِ ؛ لِأَنَّ
ذَوِي الْمُرُوءَةِ وَأَصْحَابَ النَّاسِ يَأْزِفُونَ أَنْ
يُتَحَمَّلَ دَيْنُهُمْ مِنْ جَانِبِ الْغَيْرِ قَرَضَ الْمُحِيلِ شَرْطٌ ،